دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين عامة

تحرير سوق الصرف وصناعة التأمين

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

تحرير سوق الصرف وصناعة التأمين

أدى تحرير سوق الصرف إلى إرتفاع سعر الدولار المقابل للجنيه المصرى بواقع 20% تقريبا.

وفيما يتعلق بأثر ذلك على صناعة التأمين نشير إلى أنه عند القيام بأية عملية تأمينية يتم الآتى:

1- يتحدد مبلغ التأمين اللازم لتعويض الخسارة على أساس قيمة الشئ موضوع التأمين فى تاريخ بدء التأمين.
2- تتحدد أقساط التأمين على أساس مبلغ التأمين المحدد فى تاريخ بدء التأمين.
3- تقوم شركة التأمين بالإحتفاظ بجزء من العملية التأمينية وتعيد تأمين ما يزيد عن حدود الإحتفاظ لدى معيدى التأمين بالخارج وعادة ما تتحدد أقساط إعادة التأمين بالعملة الأجنبية.
4- يظل مبلغ التأمين وأقساطه (بغرض تساوى الأقساط**) ثابتين دون تعديل ما لم يتم تعديلها.**

وفى ضوء ذلك يتبين لنا مدى تأثر صناعة التأمين فى حالة تحرير سوق الصرف إذا أدى ذلك لإنخفاض عملة التعاقد (العملة المحلية**) عن العملات الأجنبية إذ تتعدد الآثار الآتية:**
1- تنخفض القيمة الحقيقية لمبلغ التأمين فلا يصبح كافيا عند إستحقاقه لتعويض الآلات والمعدات والأشياء المؤمن عليها خاصة إذا كانت مستوردة أو ذات مكونات يستورد معظمها أو إرتفعت قيمتها السوقية المحلية مقومه بالعملة المحلية فى تاريخ وقوع الخطر.
2- ترتفع تكلفة إعادة التأمين المحددة بالعملات الأجنبية بذات نسبة إرتفاع قيمة تلك العملات مقومه بعملة التعاقد الوطنية التى تؤدى بها أقساط التأمين.

3- تنشأ مشكلة إضافية خاصة بتأمين الإئتمان المصرفى بالنسبة لعمليات التصدير والإستيراد.

فإذا كان لنا أن نبحث فى الأسلوب الملائم لمواجهة تلك المشاكل فإننا نبادر لتأكيد أهمية تنفيذ القواعد التأمينية التى تؤكدها المبادئ التأمينية وقرارات وتوصيات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والتى تتمثل فى ضرورة قيام شركات التأمين بالإتصال المستمر بالعملاء لإعادة النظر فى مبالغ وأقساط التأمين فى ضوء التغير فى قيمة الأشياء محل التأمين والتى تمثل قيمتها فى تاريخ وقوع الأخطار القيمة التى يتعين تعويضها (وبالتالى التى يتعين أن تعادلها بالكامل مبالغ التأمين**) وبهذا وحده تصبح تعويضات التأمين كافيه لتعويض الخسائر فى تاريخ تحقق الأخطار ويؤدى التأمين دوره بكفاية فى المحافظة على الثروات القومية ومن ناحية أخرى تصبح الأقساط ملائمة للتغير فى أسعار التحويل ولا تشكل مشكلة عند تدبير أقساط إعادة التأمين فتحافظ شركات التأمين على مراكزها المالية.**